

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- تحليل خاص: تباطؤ إنتاجية العمال يقلص فرص النمو العالمي

- من الصحافة العالمية: الطاقة الخضراء تجذب الوظائف حول العالم

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدت بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد العالمي للعام الحالي 2.4 بالمئة

/ وام /

خفض البنك الدولي اليوم توقعاته للنمو العالمي للعام 2016 إلى 2.4 في المائة من 2.9 في المائة في التقديرات التي أعلنها في يناير الماضي بسبب هبوط أسعار السلع الأولية وتباطؤ الطلب في الاقتصادات المتقدمة وضعف التجارة وانخفاض التدفقات الرأسمالية.

وقال البنك في تقريره عن الآفاق الاقتصادية العالمية إن دول الأسواق الناشئة المصدرة للسلع الأولية وجدت صعوبة في التكيف مع هبوط أسعار النفط والمعادن والسلع الأولية الأخرى.

وتوقع البنك الدولي أن تنمو هذه الاقتصادات بوتيرة ضعيفة عند 0.4 في المائة هذا العام وهو تعديل نزولي قدره 1.2 نقطة مئوية مقارنة مع تقديرات يناير.

وأضاف البنك أن دول الأسواق الناشئة المستوردة للسلع الأولية تؤدي أداء أفضل لكن جني ثمار انخفاض أسعار الطاقة وغيرها من السلع كان بطيئا.. متوقعا أن يصل النمو في هذه الدول إلى 5.8 في المائة بانخفاض 0.1 نقطة مئوية عن توقعات يناير.

وخفض البنك الدولي توقعاته للنمو في الولايات المتحدة لعام 2016 بواقع 0.8 نقطة مئوية بسبب تراجع حاد لاستثمارات قطاع الطاقة وانخفاض الصادرات لتصل نسبة النمو إلى 1.9 بالمئة.

وشهدت منطقة اليورو خفضا طفيفا لتوقعات النمو في 2016 إلى 1.6 في المائة رغم الدعم الكبير للسياسة النقدية وكذلك الدعم الذي تجده المنطقة من تدني أسعار الطاقة والسلع الأولية.

ويأتي خفض توقعات البنك الدولي عقب خطوة مماثلة اتخذها صندوق النقد الدولي الذي خفض تقديراته للنمو قبل شهرين.

ومن بين اقتصادات الأسواق الناشئة الكبرى أبقى البنك الدولي على توقعاته للنمو في الصين دون تغيير عند 6.7 في المائة هذا العام بعد نمو بلغ 6.9 في المائة في 2015.

بي.بي: احتياطات النفط العالمية مستقرة رغم تراجع الاستثمار

(رويترز)

قالت شركة بي.بي في تقريرها السنوي الذي يسترشد به قطاع النفط إن احتياطات الخام العالمية استقرت دون تغيير في 2015 رغم التراجع الحاد في الاستثمار والتنقيب بعد انهيار أسعار النفط العالمية.

وعادة ما تتذبذب احتياطات النفط والغاز المؤكدة القابلة للاستخراج من باطن الأرض بموازاة أسعار النفط مع زيادة الجدوى الاقتصادية للإنتاج أو انخفاضها.

لكن في 2015 الذي شهد تراجع أسعار خام برنت نحو 50 بالمئة إلى 52 دولارا للبرميل انخفضت الاحتياطات 0.1 بالمئة فقط إلى 1698 مليار برميل وفقا لتقرير بي.بي الذي نشر للمرة الأولى عام 1951 ويعتبر دليلا مرجعيا للقطاع.

وارتفع إنتاج النفط في العام الماضي 3.2 بالمئة إلى 91.67 مليون برميل يوميا مدفوعا بزيادة الإنتاج الصخري الأمريكي وصعود إنتاج العراق والسعودية إلى مستويات قياسية حسيما أظهرت البيانات.

وتشير تقديرات بي.بي إلى أن ثورة النفط الصخري في أمريكا الشمالية قد زادت احتياطات النفط والغاز القابلة للاستخراج 15 بالمئة. واستقرت احتياطات النفط الأمريكية دون تغيير العام الماضي عند 55 مليار برميل لكنها تقترب من مثلي مستويات 2005.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

صندوق النقد يحض دولاً نفطية على إجراءات إضافية لخفض عجز الموازنة

وكالات

رحب صندوق النقد الدولي الأربعاء بإجراءات التقشف التي بدأت دول نفطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتخاذها، مطالباً إياها بخطوات إضافية لتقليص العجز في موازنتها في ظل تراجع أسعار النفط.

ورأى صندوق النقد أن دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر شرعت في تطبيق "إجراءات دعم نقدي طموحة"، إلا أن الموازنات العامة في عدد من الدول ستسجل عجزاً متزايداً في ظل انخفاض أسعار النفط، وذلك في تقرير أصدره عن التأقلم مع المستويات المترجعة لهذه الأسعار.

أضاف أن "جهداً جوهرياً إضافياً لخفض العجز مطلوب على المدى المتوسط للحفاظ على الاستدامة المالية" للدول المعنية، والتي تعتمد مالياتها العامة بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية.

ورأى الصندوق أن على دول مجلس التعاون، أي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان، اتخاذ إجراءات إضافية لحماية عملاتها الوطنية المرتبطة بسعر صرف الدولار الأمريكي. وحذر من وجود "إشارات ناشئة عن ضغوطات على مستوى السيولة" لدى الدول المعنية، مشدداً على الحاجة إلى "إصلاحات هيكلية عميقة لتحسين التوقعات على المدى المتوسط وتسهيل التنويع (في مصادر الدخل) تمهيداً لتوفير وظائف للقوة العاملة المتنامية".

وتحتاج هذه الدول إلى خفض معدل الإنفاق الحكومي بنحو الثلث، من أجل سد العجز في موازنتها. ورأى التقرير أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها هامش زيادة عائداتها في مجالات مختلفة، عبر ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، كالضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الأملاك وضرائب الأفراد والشركات. وبعدها اضطرت بعض الدول إلى الاستعانة باحتياطياتها المالية الضخمة المقدره بزهاء 2.5 تريليون دولار لاستيعاب وطأة تراجع إيرادات النفط، بدأت بتطبيق إجراءات للحد من الإنفاق الحكومي والاقتراض لسد العجز المتزايد في الموازنة، بحسب التقرير نفسه. وتوقع صندوق النقد أن يبقى العجز في الموازنة مرتفعاً هذه السنة، بمعدل 13 بالمئة من الناتج المحلي، رغم هذه الإجراءات، ولكن من دون أن يؤدي ذلك إلى دخول اقتصادات الخليج والجزائر في حالة من الانكماش. ورجح الصندوق أن ترتفع نسبة الدين العام في هذه الدول، من 13 بالمئة من الناتج المحلي العام الماضي، إلى 45 بالمئة منه بحلول سنة 2021.

وكالة الطاقة تتوقع تباطؤ نمو الطلب العالمي على الغاز

رويترز

قالت وكالة الطاقة الدولية، إن نمو الطلب على الغاز الطبيعي سيتباطأ إلى متوسط 1.5% سنوياً حتى عام 2021، إذ سيؤدي الركود في أوروبا والشكوك بشأن الاستهلاك الصيني إلى تحييد التأثير الإيجابي للنمو القوي في الهند.

وبعد نمو بنسبة 2.5% خلال السنوات الست الماضية، يواجه الغاز منافسة من الطاقة المتجددة والفحم الرخيص، ما يعني أن سوق الغاز العالمية ستظل تعاني من وفرة بالإمدادات.

وفي أوروبا، ستواجه شركة جازبروم التي تحتكر تصدير الغاز الروسي تحدياً يتمثل في تخمة محتملة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال مع ارتفاع طاقة التصدير 45% بحلول 2021 حتى مع انخفاض الطلب في أسواق رئيسية في اليابان وكوريا الجنوبية.

وقالت وكالة الطاقة إن الهند ستقود نمو الطلب على الغاز بمتوسط ستة بالمئة سنوياً، في حين سينتشر الطلب الصيني على الأرجح بفضل التحول من الفحم إلى الغاز في محطات توليد الطاقة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركزي الأوروبي: الدول السبع المرشحة للإنضمام لمنطقة اليورو لا تفي بالمعايير

(كونا)

قال البنك المركزي الأوروبي إن جميع الدول الأوروبية السبع المرشحة للإنضمام لمنطقة اليورو الاقتصادية لا تفي بجميع المعايير المطلوبة منها. وأضاف البنك في تقرير إن بلغاريا ورومانيا وكرواتيا وبولندا والسويد والتشيك وهنغاريا لا تفي بالمعايير المطلوبة رغم أن هذه الدول قامت في الأعوام الماضية بخطوات مهمة من أجل الإنضمام إلى المنطقة. ودعا التقرير جميع هذه الدول إلى بذل جهود كبيرة جدا من أجل الالتحاق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية مشيرا إلى أن نتائج الدراسات الأخيرة للبنك المركزي الأوروبي تفيد بأن تلك الدول مطالبة بعمل المزيد من أجل الإنضمام إلى منطقة اليورو. وأوضح التقرير عدم استيفاء الدول السبع المرشحة للإنضمام لمنطقة اليورو لمعايير "استقرار نسبة التضخم والموازنة العامة والديون واستقلالية البنوك المركزية". يُذكر أن منطقة اليورو تتكون من 19 دولة بينما يتكون الاتحاد الأوروبي من 28 دولة يسعى بعضها إلى استكمال عضويته في المجموعة الأوروبية من خلال الإنضمام إلى منطقة اليورو الاقتصادية.

السعودية: لم نتخذ قرارا بشأن فرض "ضريبة دخل" على المقيمين بالمملكة

رويترز

قال وزير المالية السعودي إبراهيم العساف، في مؤتمر صحفي اليوم الثلاثاء، إن الحكومة لم تتخذ أي قرار بخصوص فرض ضريبة دخل على الأجانب المقيمين في المملكة. كانت الحكومة نشرت خطة إصلاحات اقتصادية واسعة، تتضمن توجيهات لوزارة المالية بإعداد وتطبيق ضريبة دخل على المقيمين دون المواطنين بحلول 2020. ووصف العساف هذا الجزء من الخطة بأنه مجرد اقتراح، وقال "لن يكون هناك فرض لأي ضريبة على المواطنين. وبالنسبة للمقيمين فهو مقترح قديم وسوف يناقش ولكن لم يقر شيء تجاهه".

"محمد العريان": خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكنه حل مشكلة جوهريّة في القارة

موقع أرقام

قال الخبير الاقتصادي "محمد العريان" إن تخلي بريطانيا عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي ربما يكون ضرورياً لضمان مستقبل الكتلة السياسية الموحدة، حتى لو تسبب الأمر في تقلبات بالأسواق على المدى القصير. وأفاد كبير مستشاري "إليانز" في منتدى اقتصادي دولي في برلين بأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي يمكنه أن يحل قضايا ومشكلات رئيسية في القارة العجوز. وأضاف "العريان" أن هناك وجهتي نظر مختلفتين؛ الأولى من جانب بريطانيا وتركز على منطقة التجارة الحرة، والأخرى الفرنسية – الألمانية والتي تركز على الوحدة والتقارب بوجه عام. وأوضح "العريان" أن وجهتي النظر المشار إليهما مختلفتان، وربما تعنيان وجود توترات في المستقبل القريب بين دول القارة العجوز، ولكن على المدى الأطول، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى حل هذه المشكلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

لأول مرة.. الصين تخصص حصة للاستثمارات الأمريكية

وكالات:

كشفت الصين أنها ستخصص حصة للاستثمارات الأمريكية تصل إلى 250 مليار يوان، أي نحو 38 مليار دولار، لشراء أسهم وسندات وأصول أخرى. وبعد يومين من المحادثات الصينية-الأمريكية في بكين، على خلفية الحوار الاستراتيجي السنوي المشترك، أعلنت الصين لأول مرة تخصيص حصة للمستثمرين الأمريكيين لديها، وذلك بهدف تعميق أواصر الروابط المالية والاعتماد المتبادل بين أكبر اقتصادين في العالم. وأوضح نائب محافظ البنك المركزي الصيني يي جانغ، أن تخصيص هذه الحصة للأمريكيين، دون الكشف عن مزيد من التفاصيل حول الإطار الزمني. من جهته، قال نائب رئيس مجلس الدولة في الصين وانج يانج: "إن الصين والولايات المتحدة ستختاران بنكا مؤهلا لتنفيذ عمليات مقايضة باليوان داخل الولايات المتحدة." وتتيح هذه الخطوة لبكين تحقيق طموحها بالتوسع في استخدام اليوان كعملة عالمية، بينما تتيح أيضا فتح الأسواق المحلية أمام مستثمرين أمريكيين بشكل أكبر. وهذه أول حصة تمنح للولايات المتحدة ضمن البرنامج الصيني لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المؤهلة للتعامل بالعملة المحلية (اليوان)، وهي أكبر حصة تخصص لجهة واحدة بعد هونغ كونغ. وبموجب الخطة يمكن لمؤسسات مالية أمريكية التقدم بطلبات لاستغلال جزء من الحصة. هذا وأكد مسؤولون صينيون مرارا أنهم لا يرون ضرورة في استمرار ضعف اليوان لفترة طويلة.

التأثير على مصر:

على مصر في ضوء الأوضاع العالمية وضع خطط وسيناريوهات للتعامل مع الوضع الحالي وتطورات المحتملة مع إجراء تقييم شامل لخريطة التعاملات الخارجية في ضوء التغيرات التي تحدث سواء على مستوى أسواق النفط أو احتمالات حدوث تغيرات هيكلية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة القادمة ما يتيح مرونة أكبر في بدائل التعامل المصرية مع أي تداعيات لتلك الأوضاع مستقبلا.

كما أنه على الرغم من كون مصر ليست أحد كبار منتجي النفط بل هي أحد المستهلكين الرئيسيين له في الشرق الأوسط إلا أن عمق تأثيرها بالمتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج المنتج الأول له؛ فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط على مدار الفترة الأخيرة على خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية، لهذا لازالت مصر مستفيدة من تراجع أسعار النفط نظرا لخفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساسا في مدخلات الإنتاج وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية كما أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خضم سعيها لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

كذلك من المهم التركيز على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي تواجه التزايد المستمر في عدد السكان، وفي إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة، وفي استقرار المستوى العام للأسعار محليا.

كما نشير إلى أن التذبذبات العالمية والتوقعات ببطء النمو العالمي تدعو بصورة أكبر إلى اهتمام مصر بتقوية السوق المحلي وإمكاناته الاستهلاكية الضخمة التي لم يتم تفعيلها أبدا كوسيلة لتنمية الاقتصاد صناعيا وزراعيًا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص : تباطؤ إنتاجية العمال يقلص فرص النمو العالمي

صحيفة الحياة

في الأدب الشعبي، العمال الأميركيون هم الأكثر اجتهاداً في الاقتصادات المتطورة، مقارنة بنظرانهم الأوروبيين خصوصاً الفرنسيين، الذين يتمتعون بعدد أيام إجازة أكثر ويعملون أقل. ولكن للمرة الأولى منذ ٣٠ عاماً، تظهر الأرقام أن معدل إنتاجية العامل الأميركي هذه السنة ستتقلص، فيما ستنمو بشكل طفيف إنتاجية عمال الدول الآسيوية.

ووفقاً لمؤسسة «كونفرنس بورد»، فإن إنتاجية العمال عالمياً للعام الحالي ستنمو بنحو 1.5 في المئة، مقارنة بنمو بلغ 1.2 في المئة العام الماضي. وفي تقرير سنوي، توقعت المؤسسة أن ينمو الناتج المحلي الأميركي بمعدل 1.7 في المئة، ما يعني أن إنتاجية العامل على أساس الساعة ستبقى على حالها، أو تتراجع بشكل طفيف لتسجل نسبة سلبية للمرة الأولى في ثلاثة عقود.

وكانت إنتاجية العمال الأميركيين بلغت 0.7 في المئة العام الماضي، ما يعني ارتفاعاً بواقع 0.3 في المئة على أساس الساعة الواحدة للعامل. كما بلغت نسبة نمو إنتاج عمال بريطانيا ١ في المئة في 2015 وهي نسبة مشابهة لنمو إنتاج عمال أوروبا، فيما ارتفع إنتاج اليابانيين من سلبى في ٢٠١٤ إلى إيجابي، وإن كان بشكل طفيف. أما الصين، فشهدت تراجع إنتاجية عمالها من 5.5 في المئة في ٢٠١٤ إلى 3.3 في المئة العام الماضي.

وصار سبب تراجع إنتاجية العمال أمراً مقلقاً للسياسيين ومحيراً للخبراء، الذين انبروا لتقديم نظريات مختلفة لتعليل هذا التراجع، والتي يبدو أن أبرزها مرتبط بتزايد الاعتماد على الروبوت، ما يؤدي إلى تقليص الإنتاجية المطلوبة من العمال في الدول المتقدمة.

ويعتقد خبراء بأن وسائل قياس نمو الإنتاج الاقتصادي عموماً، وإنتاج العمال خصوصاً، صارت وسائل قديمة وغير مجدية في قياس النمو. ويقول الخبراء إن فتح عامل لصفحة على «فيسبوك» لغرض تجاري أو تسويقي، عمل لا يحتسب في إنتاجية العامل، ولكنه في الواقع جزء من إنتاجه.

نظرية ثانية حول تباطؤ الإنتاج العالمي يقدمها عدد من الخبراء، يتصدرهم رئيس جامعة «هارفرد»، لاري سمرز، الذي يعتقد بأن الارتفاع القياسي في فاعلية الإنتاج بسبب التكنولوجيا والروبوتات خلق فائضاً صناعياً أكبر من الاستهلاك العالمي، ما يعني أن التباطؤ سيستمر. ويضيف سمرز أن «اقتصاد المشاركة»، مثل سيارات الأجرة «أوبر» وغرف الإيجار «أر بي إن بي»، فاقم مشكلة الكساد العالمي.

أما السبب الثالث لتراجع الإنتاجية، وفقاً لخبراء آخرين، فيتعلق ببداية عملية حلول الروبوتات بدلاً من البشر في الإنتاج والعمل، فحتى شركة «أوبر» قد تجد نفسها خارج المنافسة إذا ما نجحت «غوغل» في تطوير السيارات الذاتية القيادة، وهو مشروع يتنافس عليه عدد من كبرى شركات السيارات.

وإذا نجحت شركة «أمازون» في تطوير طائرات من دون طيار لإيصال البضائع المطلوبة إلى المستهلكين، وهو ما تعمل عليه حالياً سيساهم ذلك في مزيد من الكساد بين اليد العاملة في الولايات المتحدة وحول العالم عموماً، إلى حد دفع كبار العلماء، من أمثال عالم الفيزياء ستيفن هوكينغز، ورجال الأعمال مثل بيل غايتس، وصانع السيارة «تسلا» الكهربائية، ألون ماسك، إلى التحذير من مستقبل تسيطر فيه الروبوتات على البشر وحياتهم مستقبلاً.

لكن نظرية حلول الروبوتات مكان البشر مازالت موضع جدل بين الخبراء إذ يعتقد أحد أبرز علماء أوروبا والمكلف بتلقيح الكمبيوترات معلومات بشرية، رالف هيربرش، بأن سيطرة الروبوتات على حياة البشر مازال أمراً بعيد المنال، وأن الماكينات يمكنها تقليد ما يقوم به البشر، ولكن يستحيل أن تبادر أو أن تقود ذاتها، على عكس ما يعتقد هوكينغز وغايتس وماسك.

وحتى تعود إنتاجية العمال الأميركيين والعالميين إلى سابق عهدها بالنمو سنوياً، لن يبقى النقاش حول سبب تباطؤ الإنتاج العالمي مستعراً فحسب، بل سيقدم التباطؤ مادة سياسية لسياسيين شعوبيين من أمثال المرشحين إلى الرئاسة الأمريكية الجمهوري دونالد ترامب والديموقراطي بيرني ساندرز، اللذين يتلاعبان بالأمريكيين بتقديم وعود لهم بإغلاق الأبواب الأمريكية أمام التجارة العالمية، ما من شأنه أن يقلص نمو الناتج المحلي الأميركي، أي أن يقاوم أزمة تباطؤ إنتاجية العمال الأميركيين بدلاً من إعادتها إلى النمو.

لكن الفاشية السياسية لا تبحث عن الأسباب المنطقية، بل الشعارات الشعبوية المثيرة، ما يعني أن تباطؤ إنتاج العمال حول العالم ساهم حتى الآن في دفع خطاب يميني متطرف إلى الصدارة سياسياً، في فرنسا والولايات المتحدة والنمسا، وقریباً ربما في دول أخرى. أما السبب الحقيقي، فما زال البحث عنه جارياً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

في ظل هذا التغير الواضح في النماذج الاقتصادية على مستوى العالم أصبح من الضروري لمصر أن تقوم بتغيير مماثل في خططها الاقتصادية في مجالات رئيسة مثل تنمية المجتمع وجودة الحياة والتخطيط الحضري ورأس المال البشري وغيرها.

فوفقا للدراسات، تدعو الحاجة إلى تحسين الإنتاجية في الاقتصاد برمته خاصة من حيث تحسين تراكم رأس المال البشري، وتحديد دور السياسات الاقتصادية في هذا المجال وفي هذا الاطار، هناك نوعان من المحددات .. محددات الاقتصاد الكلي وأهمها سعر الصرف؛ حيث إن سعر الصرف من شأنه أن يؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي خاصة من حيث تأثيره على ربحية الأنشطة التصديرية مثلما هو الحال عند تغير سعر الصرف الحقيقي، أو تأثيره على تكاليف الإنتاج المحلي ومحددات الاقتصاد الجزئي مثل تكلفة رأس المال.

أما على صعيد الاقتصاد الجزئي، فثمة عوامل محددة للإنتاجية أهمها الاستراتيجية طويلة الأجل لإدامة تكاليف الطاقة بمستويات أقل من المستوى العالمي .. أما المسألة الأخرى فهي سهولة الوصول إلى العمالة منخفضة المهارات والكلفة معا والتي تساهم بالتعبئة في تدني تكاليف العمالة وبالتالي ارتفاع القدرة التنافسية عالميا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: الطاقة الخضراء تجذب الوظائف حول العالم

صحيفة الاتحاد الإماراتية نقلاً عن فاينانشيال تايمز

حقق قطاع الطاقة الخضراء العالمي زيادة في عدد وظائف العاملين فيه حول العالم بنسبة قدرها 5% خلال العام الماضي، في تناقض واضح مع التراجع الكبير الذي يسود قطاع النفط والغاز. ويقدر عدد العاملين في الشركات التي تعمل في مجالات الطاقة النظيفة مثل الشمسية والرياح بنحو 8,1 مليون حول العالم في العام الماضي، مقابل 7 مليون عامل في 2014، حسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا» التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها.

ويعمل عدد آخر يصل إلى 1,3 مليون شخص في قطاع الطاقة الكهرومائية، الذي لم تضمنه إيرينا إحصائيتها نظراً لطبيعة التقلب التي يتسم بها بين وقت وآخر.

وتشير الأرقام التي نشرتها الوكالة إلى التحول الدولي الذي يؤكد انتعاش الطاقة النظيفة في الأسواق الآسيوية الكبيرة وتعثرها للسنة الرابعة على التوالي في الأسواق القديمة مثل دول الاتحاد الأوروبي، التي انخفضت فيها وظائف هذا النوع من الطاقة للسنة الرابعة على التوالي، وسط نمو اقتصادي متناقل.

وبينما تباطأت وتيرة نمو الوظائف في قطاع الطاقة الخضراء عموماً عن واقع زيادة سنوية قدرها 18% والتي أعلنت الوكالة عنها في السنة الماضية، إلا أنها لا تزال تشكل صورة تدعو للتفاؤل أفضل من قطاع النفط والغاز، الذي نتج عن تراجع أسعار النفط فيه تسريح العديد من العاملين.

وعلى سبيل المثال، ارتفعت الوظائف الخضراء في أميركا بنحو 6%، بينما تراجعت في شركات النفط والغاز 18%، حسب إيرينا.

وفي الصين التي تمثل أكبر سوق للطاقة الخضراء في العالم، تقدر القوة العاملة في شركات الطاقة النظيفة بنحو 3,5 مليون في 2015، مقارنة مع 2,6 مليون في قطاع النفط والغاز.

وقال عدنان أمين المدير العام لإيرينا: "يُعد النمو المستمر في وظائف قطاع الطاقة المتجددة واضحاً لأنه على النقيض من التوجهات التي تنتشر في مناحي قطاع الطاقة".

ويعود السبب في بطء نمو وظائف قطاع الطاقة المتجددة خلال السنة الماضية، لتوحيد السوق وعمليات التشغيل الآلي في بعض أجزاء القطاع. لكن على الرغم من ذلك، لا تتراجع الوكالة في تقديراتها لنمو عام 2030.

كما تتوقع الوكالة، نمو الوظائف في أعقاب الاتفاقية التي تم التوصل إليها إبان مؤتمر التغير المناخي الذي عقد في باريس في ديسمبر الماضي، والذي يطالب الدول بموافاة الوكالة بالطريقة التي تتصدى بها لانبعاثات الغازات الدفينة بصورة منتظمة.

وتؤكد الوكالة أن عدد وظائف العاملين في قطاع الطاقة المتجددة الحالي عند 8,1 مليون، سيرتفع بحلول 2030 إلى 24 مليوناً، مع توقع ارتفاع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي بنحو الضعف. وكما حدث في السنوات السابقة، استأثر قطاع الألواح الشمسية بمعظم وظائف الطاقة المتجددة في العام الماضي، بنصيب بلغ 2,8 مليون وظيفة بزيادة قدرها 11%، تلى ذلك في القائمة، سوائل الوقود الحيوي بنحو 1,7 مليون وظيفة، ومن ثم الرياح بنحو 1,1 مليون.

وفي غضون ذلك، شهدت اليابان قفزة في وظائف الطاقة المتجددة إلى 388 ألفاً، نتيجة لتوجهات بتشجيع توليد المزيد من الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، في أعقاب كارثة مفاعلات فوكوشيما وتسونامي التي دفعت البلاد لإعادة النظر في سياساتها تجاه الطاقة.

لكن تعقد طوكيو العزم على زيادة سعة توليد الكهرباء من الفحم مع تقليص بعض نماذج دعم الطاقة المتجددة التي ربما تؤثر على مستقبل نمو الوظائف في قطاع الطاقة النظيفة.

وتستحوذ ألمانيا على أكبر نسبة توظيف في قطاع الطاقة المتجددة بين دول الاتحاد الأوروبي بعدد يصل إلى 355 ألفاً، أو ما يقارب إجمالي من توظيفهم فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا مجتمعة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

لكن تقدر نسبة التوظيف في قطاع الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بنحو ثلث الرقم القياسي الذي حققته في 2011، حيث يعزى ذلك لحد كبير لعمليات الخفض الحاد في القطاع الصناعي.

التأثير على مصر:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس جديداً على مصر، ولكنه غير مفعّل بالرغم من أهميته ليس فقط في خلق وظائف جديدة ولكن أيضاً في تحقيق الهدف المزدوج: الاهتمام بتحقيق التنمية مع حل المشكلات البيئية المزمنة. وتحقيق ذلك يتطلب تنسيق عالي جداً بين أجهزة الدولة، غائب حالياً ولكنه أصبح ضرورياً للبدء في توسيع نطاق عمله في مصر في ظل التوجه العالمي الرئيسي حالياً خاصة وأن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها كما أن الاقتصاد الأخضر يبسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية. ولهذا لا بد من تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية، كما ينبغي تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

إن تطبيق الاقتصاد الأخضر يعزّز السعي إلى التخفيف من حدة الفقر كما ينطوي على إمكانيات لاستحداث فرص عمل إضافية ويعزّز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة. إلا أنه لا بد من تحديد السياسات العامة والأهداف والمعايير كخطوة أولى عملية، حيث يجب توفير التمويل من القطاعين العام والخاص، كما أن استخدام الإعانات بصورة رشيدة يتيح فرصة طيبة والاستفادة من وسائل الضرائب والتسعير يمكن أن توجد مجال نشاط تنافسي متكافئ.

إن متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بمصر تتمثل في مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد التي جانب الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها والعمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة ووضع إستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأنظف.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت الأسهم اليابانية في ختام تداولات الجمعة، مدفوعة بتراجع أسهم شركات الطاقة بعد انخفاض أسعار النفط وكذا ارتفاع الين أمام الدولار. وبدأت الأسهم اليابانية جلسات الأسبوع بأداء هزيل عقب تقرير الوظائف الأمريكي الجمعة الماضية والذي أظهر إضافة عدد وظائف أقل بكثير من المتوقع، ثم تحسن الأداء في منتصف الأسبوع بدعم من ارتفاع أسعار النفط، قبل أن يتراجع مجدداً في نهايته.

ويتقرب المستثمرون اجتماع البنك المركزي الياباني للتعرف على ما سيسفر عنه من تغيير بالسياسات النقدية خاصة في ظل تنامي قيمة العملة المحلية، إضافة إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وتراجع مؤشر "نيكي" بنسبة 0.4% إلى 16601 نقطة، فيما تراجع مؤشر "تويكس" بنسبة 0.5% إلى 1330 نقطة.

وتراجعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة وسط انخفاض في الأسواق العالمية وتراجع أسعار النفط الأمر الذي أثر سلباً على أسهم شركات الطاقة بالإضافة إلى مخاوف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وسجلت غالبية المؤشرات الرئيسية خسائر أسبوعية.

وهبط مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 119.8 نقطة إلى 17865.3 نقطة، كما انخفض مؤشر "نازداك" (- 64.07 نقطة) إلى 4894.5 نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (- 19.4 نقطة) إلى 2096.07 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.3%، بينما سجل "نازداك" خسائر بنسبة 1%، كما سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً خسائر أسبوعية بنسبة 0.1%.

وفي أوروبا، هبط "ستوكس يوروب 600" بنسبة 2.4% أو بمقدار 8.3 نقطة إلى 332.9 نقطة، وهو أدنى إغلاق منذ 6 مايو، كما أنها أكبر خسائر يومية منذ 11 فبراير/شباط الماضي، وسجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية بنسبة 2.5%.

وانخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (- 116.1 نقطة) إلى 6115.7 نقطة، كما هبط مؤشر "داكس" الألماني (- 254.2 نقطة) إلى 9834.6 نقطة، بينما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (- 98.8 نقطة) إلى 4306.7 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة 0.3% أو بمقدار 3.20 دولار إلى 1275.90 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة 2.7%.

وفي أسواق النفط، هبط "نايمكس" الأمريكي بنسبة 3% أو بمقدار 1.49 دولار وأغلق عند 49.07 دولار للبرميل، محققاً مكاسب أسبوعية بنسبة 0.9%، بينما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 2.7% أو بمقدار 1.41 دولار وأغلق عند 50.54 دولار للبرميل مسجلاً مكاسب أسبوعية بحوالي 1.8%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، تراجع مؤشر "ميتشيجان/ رويترز" لثقة المستهلك إلى 94.3 في يونيو من 94.7، فيما سجلت الموازنة الأمريكية عجزاً بمقدار 53 مليار دولار خلال مايو.

وثار مخاوف بين المستثمرين بعد أن أظهر مسح أجرته "الإنديبندنت" تأييد 55% من المواطنين لتخلي المملكة المتحدة عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وتؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

سيطرت عودة المخاوف بشأن خروج إنجلترا من الاتحاد الأوروبي والإشارات الأمريكية الأولية لإعادة دراسة زيادة أسعار الفائدة من جديد على الأسواق خلال تداولات الأسبوع الماضي على الرغم من النشاط الاستثنائي الذي أعاد أسعار النفط من جديد لمستويات دون 50 دولار للبرميل إلا أن البورصة المصرية كانت أقل استفادة من الاستثمارات الموسمية الأجنبية قصيرة الأجل التي بدأت في الظهور بالعديد من البورصات الناشئة الأخرى وذلك على خلفية غياب المحفزات الداخلية بالبورصة المصرية إلا أن تحركات السيولة السوقية ونشاط المؤسسات الأجنبية دفع بأداء السوق للتحسن نسبيا على مدار الأسبوع.

وتشير التقديرات إلى أن فرص الأسواق الناشئة عموما والمصرية من ضمنها خلال عام 2016 تتزايد في استعادة جزء من نشاطها وسيولتها الاستثمارية المفقودة وهو الأمر الذي يحتاج في التوقيت الحالي إلى إتمام خطة تطوير البنية التكنولوجية والتشريعية وإضافة أدوات مالية جديدة للبورصة المصرية لتهيئتها للمنافسة بصورة أكبر بين الأسواق الناشئة خاصة في ظل الاهتمام الحكومي الواضح بالبورصة المصرية كمنصة رئيسية للتمويل خلال الفترة المقبلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.